العلاقات التجارية بين العراق وتركيا خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)

د. علي حمزة عباس

جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ

ملخص البحث :

تعد العلاقات والمبادلات التجارية الشريان الحيوي لاقتصاديات بلدان العالم ، كونها تمثل القوة الفاعلة في تأطير العلاقات السياسية ، وتعكس التخطيط الايجابي لاقتصاديات دول العالم. من هنا تأتي أهمية دراسة تاريخ العلاقات التجارية بين العراق والدول المجاورة، ولاسيما الجارة الشمالية تركيا، ذات المواقع الاستراتيجية والإمكانات الاقتصادية و البشرية المميزة، وإدراك كلا الجانبين العراقي والتركي لأهميتها ، وإيجاد السبل لتطويرها بما يخدم مصالحهما المشتركة على كافة الصعد، ولاسيما القطاع التجاري.

تعتبر فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، المرحلة الايجابية (الذهبية) للعلاقات التجارية بين العراق وتركيا، قياساً للمراحل والفترات السابقة، فلم تكن الرغبة والإرادة في تذليل العقبات بين البلدين الهاجس الحقيقي لهذه المرحلة، بل ارتبطت بتحولات ومستجدات محلية وإقليمية ودولية، اثر اندلاع الحرب العالمية الثانية، وتنامي الأهمية الجغرافية والإستراتيجية والاقتصادية لكل من العراق وتركيا لصالح الدول المتحاربة ومنطقة الشرق الأوسط .

المقدمة

تراوحت العلاقات والمبادلات التجارية بين العراق وتركيا في النصف الأول من القرن العشرين، ما بين النقطتين السلبى تارة، والايجابى والاندماجي تارة أخرى.

تميزت المرحلة الأولى للعلاقات السياسية والتجارية بين البلدين بسلبية واضحة ، نظراً للصورة القاتمة للعلاقات ما بين العرب والأترك ، أثر التراكمات التاريخية الموروثة بعد انهيار الدولة العثمانية . ورغم التحديات والضغوط الداخلية والخارجية ، فقد شقت العلاقات التجارية طريقها ببطء شديد جداً منذ تأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١م والجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣م، وظهرت بوادر الانفراج بعد حسم مشكلة الموصل لصالح العراق عام ١٩٢٦م . وألقت تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٢م ، ظلالها الثقيلة على توجهات البلدين الاقتصادية (التجارية) في معالجات فردية للنهوض بواقع الاقتصاد الوطني لكل من العراق وتركيا.

فيما بدأت المرحلة الثانية للعلاقات بين البلدين بدخول العراق عصابة الأمم وانتقاله إلى مرحلة الاستقلال عام ١٩٣٢م ، إلا إن ذلك لم يمنع تقيده بسياسة الباب المفتوح مع الدول الكبرى المجتمعة في عصابة الأمم ، مما كان له الأثر السلبى المباشر على سياسة العراق التجارية ، فضلاً عن استمرار التسلط الاستعماري على مقدرات العراق الاقتصادية ولاسيما النفط، وتطبيق كل من العراق وتركيا خطط اقتصادية خمسية، والتي لم تعمل على تحريك العلاقات التجارية بين البلدين نحو التقدم الإيجابي ، لا بل بقيت تراوح بين الجمود والفتور في هذه المرحلة .

في حين وصفت المرحلة الثالثة فترة البحث (١٩٣٩-١٩٤٥)، بالمرحلة الذهبية للعلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، قياساً بالمراحل السابقة، فقد أصبح العراق ممراً إستراتيجياً وحيوياً بالنسبة لتركيا ولبعض بلدان الشرق الأوسط ، اثر انقطاع سبل التجارة العالمية عبر موانئ البحر الأبيض المتوسط ، وانعزال تلك البلدان عن الأسواق

العالمية الرئيسية ، إذ أصبح ميناء البصرة المنفذ الوحيد للتجارة التركية عبر العراق ، كما ساهم إنجاز ربط السكك الحديدية العراقية بالسكك الحديدية التركية ومن ثم بقطار طوروس العالمي ، فضلاً عن تطور وسائل النقل في كلا البلدين ، في دفع العلاقات التجارية بالاتجاه الإيجابي أبان هذه المرحلة .

كما انتعشت تجارة المرور (الترانزيت) العراقية بشكل واضح انعكست إيجابياً على العلاقات التجارية بين البلدين ، فضلاً عن تنامي دور النفط العراقي وأهميته لتركيا والغرب ، وتزايد اهتمام السياسة والتجار والأترك بشكل جدي لتطوير العلاقات التجارية مع العراق في هذه المرحلة ، على الرغم من واقعية السياسة الأترك في انتهاج السياسة الاتاتورية المنصبة نحو الارتباط والاندماج بالغرب وهجر الشرق .

العلاقات التجارية بين العراق وتركيا خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)

شهدت أوروبا في أواخر شتاء ١٩٣٨-١٩٣٩م توجهات ألمانية إيطالية عسكرية جديدة ، بعد أن تأملت بعض الأوساط السياسية بأن اتفاقات ميونيخ عام ١٩٣٩م ، يمكن أن تكون مقدمة لتهدئة الأوضاع المتأزمة في أوروبا ، لكن هذا الوهم زال تماماً ، وانتهى إلى نشوء تكتلات ومحاور دولية مع تزايد حدة الصراعات وتفاقمها بين الأطراف المتناحرة (1) ، والتي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩م بين دول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي ثم الولايات المتحدة الأمريكية) ودول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) (2)

كانت الأجواء السياسية في الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية تمثل بـ ((غاز مضغوط داخل وعاء مقل)) ، فقد كانت المنطقة ذات أهمية سوقية لدول الحلفاء أبان الحرب ، ليس لأنها تمثل حلقة الوصل في خطوط المواصلات ، أو أنها مصدر للطاقة النفطية فقط ، بل كانت الممر الرئيس البديل للطريق البحري المهم الذي يمر بالدائرة القطبية ، والذي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بواسطته الوصول إلى الاتحاد السوفيتي (3) .

ونظراً للموقع الجغرافي المهم ، فان كل من مواقف العراق وتركيا كانت ذات أهمية مميزة من الحرب ، فقد زار (السر بازل نيوتن Sir Basil Newton) سفير بريطانيا في العراق ، وزير الخارجية العراقي علي جودت الأيوبي ، وبين له أن حكومته تطلب من العراق أن يقطع علاقته مع ألمانيا ، ويشهر الحرب عليها (4) ، وقد أعلن رئيس الوزراء نوري السعيد في ٤ أيلول ١٩٣٩م ، بان العراق يحترم بنود التحالف العراقي البريطاني احتراماً تاماً ، طبقاً لذلك فان العراق سوف يوفر كل التسهيلات والمساعدات التي اشترطتها المعاهدة (5) ، وظهرت في العراق ثلاث اتجاهات لتحديد موقف العراق من الأطراف المتناحرة ، الأول يرى ضرورة الانحياز المطلق للحلفاء ، والثاني يرى وجوب استغلال فرصة الحرب للحصول على وعد صريح من الحلفاء لضمان حقوق العراق ، وتعزيز إمكاناته المالية والاقتصادية والعسكرية ، بينما دعا الاتجاه الثالث إلى ضرورة تريث العراق ، وعدم الانحياز إلى أي من المعسكرين كما فعلت تركيا (6) ، التي قررت البقاء على الحياد في تلك الحرب (6) ، وقد أشار مقال صدر في المجلة النفطية في بريطانيا بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٤٠م بما يلي : ((إننا هاجمت روسيا منابع البترول في إيران والعراق ، فان تركيا سوف لا تتردد في القيام بعمل ضدها)) (7) .

إن تخوف تركيا من أطماع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية ، قادها إلى التقارب مع بريطانيا وفرنسا ، حيث عقدت في تشرين الأول ١٩٣٩م ، معاهدة المساعدات العسكرية ، فضلاً عن أن الحرب أغلقت جميع المسالك التجارية بوجه

تركيا ، وأصبحت في حاجة ماسة لأسواق جديدة لتصريف واستيراد المنتجات ، فكان على بريطانيا أن تملئ الفراغ الحاصل ، وبذلك تضاعفت علاقاتها التجارية مع تركيا أثناء الحرب (8) .

وتركت الحرب آثارا خطيرة على العلاقات التجارية للعراق وتجهيزه بالسلع ، اثر انقطاع العلاقات ببعض الدول وتضائل إنتاج السلع الاستهلاكية المدنية ، وسيطرة الدول المتحاربة على هذا الإنتاج ، وتعرقل النقل البري والبحري ، لذا كانت مشكلة توفير الحاجات المحلية هي الشغل الشاغل للحكومة العراقية (9) ، وسنت اثر ذلك العديد من القوانين الخاصة بتنظيم الحياة الاقتصادية ومعالجة مشكلة التمويل (10) .

كما ازداد اهتمام تركيا بالعراق خلال سنوات الحرب على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، فقد وصل إلى بغداد في ١١ آب ١٩٤٠م ، وقد تجاري تركي لدراسة الأحوال التجارية في الشرق الأوسط ، وتعزيز المبادلات التجارية مع الأقطار المجاورة ، وبحث موضوع إمكان اتخاذ ميناء البصرة منفذاً بحرياً لتركيا بعد أن تعطلت التجارة عن طريق أوروبا ، وفي حوض البحر الأبيض المتوسط (11) . وتزايدت أهميته الطرق التجارية خلال الحرب لاتصاله بمياه الخليج العربي عبر ميناء البصرة (12) ، وارتباطه بسكة خط الشرق السريع ، مما أسهم في جعله مركزاً للتوسط بين الشرق الأوسط وأوروبا وأنحاء العالم (13) .

اندلعت ثورة مايس عام ١٩٤١م في العراق (14) ، وكانت تركيا جادة في وساطتها ومحاولتها التقريب بين العراق وبريطانيا ، وقد أثار الصراع العراقي البريطاني قلق الأوساط التركية ، وخشيتها من أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالحها ، وجعل المنطقة داخلة في أتون الحرب (15) . وتشير العديد من الوثائق البريطانية المنشورة ، حول اهتمامات تركيا بالوضع السياسي للعراق في تلك الفترة أكثر من اهتمامات دول جوار الأخرى للعراق (السعودية وإيران) ، وأثارت مخاوف بريطانيا عبر سفيرها بأنقرة بتصريحات الخارجية التركية ، بان أكثر وسائل الضغط فاعلية على العراق هو قيام الأتراك بالتحرك باتجاه الموصل ، وأشارت برقية للخارجية البريطانية عبر تركيا ، انه في حالة حصول العراق على المساعدة العسكرية الألمانية ، فان العراق سيكون بمثابة ساحة حرب ، كما هددت بريطانيا بضرب العاصمة بغداد ، وتدمير ومنابع النفط ، وإيقاف التجارة الخارجية وغيرها من التهديدات (16) . ويتضح من الوساطة التركية تأكيدها على الجانب الاقتصادي بشكل خاص ، حيث أضحت التجارة في صميم اهتمام تركيا بالعراق ، وكان أحد أهم اعتباراتها الرئيسية المحافظة على سلامة طريق المواصلات التركي عبر البصرة (17) ، وتشير وثيقة أخرى من وزارة الخارجية البريطانية إلى أنقرة حول إقناع وزير الطرق المفوض في أنقرة من قبل الحكومة التركية لأجل حل النزاع العراقي - البريطاني، لكونه يشكل تهديداً لخطوط المواصلات التركية عبر ميناء البصرة (17) ، بينما تعبر وثيقة أخرى عن قلق وزير الخارجية التركي الشديد جراء احتمال انتشار حالة الاضطراب القائمة في العراق إلى أنحاء الوطن العربي ، مما سيؤدي إلى عزل تركيا وإطالة خطوط المواصلات شرقاً (18) ، وقد نجحت الوساطة التركية في حل النزاع العراقي البريطاني ، وعبرت الحكومة البريطانية عن ارتياحها من موقف الحكومة العراقية الجديدة لموافقتها على مرور الجيوش البريطانية عبر العراق ، وأعربت تركيا أيضا عن ارتياحها لهذه الخطوة (19) . ولقد أطلق على هذه الحملة والقوات المشاركة فيها اسم (Pal force) ، هي القوات التي تمركزت في العراق وإيران ، وأوكل إليها مهمة الأشراف على إيصال المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الاتحاد السوفيتي ، حسب (قانون الإعارة والتأجير Lend - Lease Act) (20) ، وذلك اثر

الغزو الألماني لأراضي الاتحاد السوفيتي في ٢٢ حزيران ١٩٤١ م ، ولم تنسحب هذه القوات إلا بعد أن وضعت الحرب أوزارها في عام ١٩٤٥ م (21).

انتاب الاقتصاد العراقي جراء تواجد القوات البريطانية ، غلاءً في الأسعار ، واضطراب في الأسواق (22) ، وقد أصدرت السفارة البريطانية في بغداد بياناً ، تنفي علاقة تواجد الجيش البريطاني بارتفاع أسعار المواد المعاشية في العراق (23) . لم يكن وقوف تركيا على الحياد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية أمراً يسيراً ، بل كلفها ثمناً باهظاً ، فقد أدى التحاق أعداد كبيرة من أبناء البلاد في الجيش مع تدني القوة العاملة والمخاطر التي أحاطت بالتجارة الخارجية ، فضلاً عن المبالغ الكبيرة التي صرفتها تركيا على شراء الأسلحة ، أدت جميعاً إلى صعوبات اقتصادية جمة في البلاد فانتعشت السوق السوداء ، واختفت الكثير من المواد الضرورية ، وتركز رأس المال لدى بعض الفئات البرجوازية ، وخاصة في المدن الكبيرة ، لذا لجأت الحكومة التركية إلى إصدار قانون الدفاع الوطني في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ م ، والذي منحها صلاحيات واسعة على صعيد مراقبة الأنشطة الاقتصادية (24) .

كما توقفت خطط التنمية الاقتصادية في تركيا ، اثر اندلاع الحرب ، وتفاقم الأزمة الاقتصادية ، وتداخلت مع الأزمة السياسية حتى أصبح من الصعوبة الفصل بين ما هو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي ، وراحت الحكومة التركية تتخبط في سياستها الاقتصادية لإيجاد الحلول لأوضاعها الاقتصادية المتدهورة (25) .

لقد حاولت تركيا بوعي أن تحافظ على توازنها بترجيح تأييدها للجانب الذي تزداد أهميته في الحرب (26) ، فتقربت من دول المحور في بداية الحرب ، وعادت إلى دول الحلفاء في النهاية (27) . ففي ٩ تشرين الأول ١٩٤١ م رضخت لضغط الرايخ الألماني ، فعقدت ميثاقاً تجارياً ينتهي في يوم ٣١ آذار ١٩٤٣ م ، وكان ينص على بيع تركيا (٩٠,٠٠٠) طن من مادة الكروم الخام لألمانيا في ١٩٤٣ - ١٩٤٤ م (أي بعد انتهاء معاهدة الكروم التركية البريطانية) ، وفي مقابل ذلك تعهدت ألمانيا بتقديم معدات حربية بقيمة (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ليرة تركية على أن يشحن منها ما قيمته (١٨,٠٠٠,٠٠٠) ليرة تركية قبل انتهاء عام ١٩٤٢ م (28) .

عندما بلغت الحرب ذروتها ، أعلنت تركيا الحرب ضد ألمانيا في ٢٣ شباط ١٩٤٥ م (30) ، إذ أصبحت تركيا بحاجة إلى الرأي العام الدولي ممثلاً في منظمة الأمم المتحدة المنعقد مؤتمرها في مدينة سان فرانسيسكو ، فلقد جنت تركيا على امتداد سنوات الحرب نتائج سلبية مؤثرة على سياستها الداخلية ، فضلاً عن الوضع الاقتصادي الصعب ، والسياسة القمعية للحكومة ، فقد ارتفعت تكاليف المعيشة ثلاث مرات عن المستوى الذي كانت عليه تركيا عام ١٩٣٨ م ، وازدادت الأسعار خمسة إضعاف مع تدهور الدخل القومي للبلاد (31) .

كان للحرب العالمية الثانية دورٌ كبيرٌ في ارتباط وتضامن بلدان الشرق الأوسط مع بعضها البعض ، نتيجة لعزلة تلك البلدان عن الأسواق العالمية الرئيسية ، وعن مصادر الاستيراد من الدول المتحاربة ، فقد حال حصار الحلفاء دون الاستيراد من دول المحور أو من الدول التي وقعت تحت نفوذ الأخيرة ، وبالتالي أدى إلى عجز بلدان الشرق الأوسط عن زيادة استردادها من دول الحلفاء ، لان مستلزمات الحرب كانت تدعو إلى تخفيض الإنتاج للمواد المخصصة للتصدير ، وزاد من تعقيد عمليات التصدير من دول الحلفاء ، إن الحاجة إلى أسباب الشحن تضاعفت كثيراً ، نتيجة غلق موانئ حوض البحر الأبيض المتوسط ، مما أدى إلى تزايد الصعوبات في نقل كميات كافية من السلع والبضائع إلى بلدان الشرق الأوسط ، وبذلت الجهود لجعل الأخيرة تعتمد في الحصول على البضائع التي كانت تحصل

عليها من وراء البحار ، على البلدان المجاورة لها ، فبسبب ذلك تزايدت المبادلات التجارية بين بلدان الشرق الأوسط زيادة كبيرة قياساً لما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية (32) .

واثر تطور الظروف الدولية وإنجاز ربط السكة الحديدية العراقية بالسكة الحديدية التركية عبر منطقة (تل كوجك) ، اتجه الاهتمام إلى توسيع المبادلات التجارية وتجارة المرور بين العراق وتركيا (33) ، كما تقرر عقد اجتماع في انقره يحضره ممثلو السكك الحديدية العراقية والتركية والسورية ، للمداولة في شؤون النقل المباشر وتسهيل النقل التجاري على سكك البلدان الثلاث (34) ، وغدت الأسواق التركية تعتمد في سنوات الحرب العالمية الثانية على سكك حديد العراق وميناء البصرة ، في تصديرها واستيرادها ، نظراً لان طريق العراق قد أصبح من أهم الطرق التجارية التي تربط تركيا بالخارج في ظل الظروف الطارئة للحرب ، حيث يعد العراق أقرب الطرق التي تصل تركيا بالهند واليابان ، وسائر بلاد الأقصى ، ولم تنحصر أهمية طريق التجارة التركية في تصدير المنتجات التركية إلى الأسواق الخارجية ، وتوريد البضائع الأجنبية التي تحتاج إليها ، إنما أخذت الأسواق تشتري كميات كبيرة من السلع العراقية ، وشرع بعض التجار الأتراك بالقدوم إلى العراق لتأسيس علاقاتهم التجارية فيه ، فضلاً عن بعض المنتجات التركية أخذت ترد إلى العراق لتصديرها بالترانسيت إلى البلدان الأجنبية ، فضلاً عن استيراداتها للسلع والبضائع عبر الترانسيت وعبر البحر عن طريق ميناء البصرة (35) .

مما هو جدير بالملاحظة ، إن حركة الصادرات والواردات العراقية مع تركيا ، كانت مع بداية عام ١٩٤٠م ، ما تزال على جمودها ، حسب ما ورد في تقرير غرفة تجارة الموصل لشهر شباط (36) .

في سياق تطور العلاقات التجارية بين البلدين ، قدم إلى العراق في آب ١٩٤٠م وفد تجاري تركي لعقد صفقات تجارية مع المسؤولين العراقيين ، وكانت تركيا قد عينت لأول مرة ملحقاً تجارياً لها في العراق ، لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين (37) . كما أوفدت بعثة تجارية لشراء كميات من المنتجات والسلع المتيسرة في العراق ، وأولت هذه البعثة كذلك الاهتمام بجلب السلع والبضائع الأجنبية ، إلى تركيا بالترانسيت عن طريق العراق (38) . ولقيت الاقتراحات التركية باستخدام ميناء البصرة لتصريف التجارة الخارجية التركية ارتياحاً في بغداد ، وبغض النظر عن الفوائد الاقتصادية الناجمة عن المبادلات التجارية عبر خط سكة الحديد ، فقد لاحظ المسؤولون العراقيون انه كلما ازدادت أعداد السفن الراسية في البصرة كلما زادت فائدة العراق منها ، بينما يؤدي قلة السفن المارة في العراق بعض المتاعب في إرسال صادرات العراق الرئيسية إلى الخارج وأهمها التمور والشعير (39) .

ونظراً للآمال المعقودة على النشاط المتزايد في حركة الترانسيت بين البلدين ، وبناء على إقبال التجار على شحن أموالهم بواسطة قطار بغداد - الموصل ، أوعزت مديرية السكك الحديدية إلى رئيس مهندسيتها في معامل الشالجية لصنع (٢٠٠) عربة حمل جديدة ، فضلاً عن العربات الموجودة في الخط ذاته (40) .

كانت تركيا قد ابتاعت في تشرين الأول ١٩٤٠م ، كميات كبيرة من البضائع العراقية كنفط المحركات (البترولين) وأكياس الجفصا (الكواني) ، وتم شحن هذه المشتريات إلى تركيا عبر طريق تل كوجك . ومن جانب آخر حصل اتفاق بين الحكومتين التركية والبريطانية على مقايضة بضائع تبلغ قيمتها نحو (٦٠٠) ألف دينار عراقي ، تجهز بريطانيا بموجبه تركيا بأكياس القنب وغيرها ، فيما تتسلم بريطانيا مقابل ذلك منتجات تركية أهمها التين والزبيب ، والمفهوم من هذا الاتفاق أن هذه الحوار جميعها كانت تنقل بين تركيا واليهما عبر خطوط السكك الحديدية العراقية وميناء

البصرة ، ومما هو جدير بالذكر أن بريطانيا كانت قد أنشأت شركة كبيرة للمتاجرة مع دول البلقان وبضمنها تركيا ، ورأسمال كبير يسمح لها بتوسيع نشاطاتها التجارية ، وتهدف هذه الخطوة إلى إضعاف النشاط التجاري لألمانيا مع تركيا ، فقد كانت ألمانيا العميلة التجارية الأولى لتركيا حتى عام ١٩٣٩ م ، وتستورد ما يزيد عن نصف صادراتها (41) وقد انقطعت الصلات التجارية بين تركيا وألمانيا ، أما مع روسيا فالمبادلات التجارية ضئيلة جدا ، وذلك لقيام الحكومة التركية بخزن المواد الغذائية وخاصة الحبوب بدلا من تصديرها ، بينما انتعشت الصلات التجارية بين تركيا وكل من بريطانيا وفرنسا (42) ، ونظراً لانتعاش حركة تجارة المرور (الترانسيت) ورغبة كلا البلدين في الاستفادة منها ، وطر العزم على رفع رسم تجارة المرور من واحد في الألف إلى ثلاث في الألف ، وفي المعلوم أن العراق كان منظماً إلى الاتفاقية الدولية الخاصة بحرية المرور الموقع عليها في برشلونة (43) .

أدلى ناجي شوكت وزير العدل العراقي خلال تواجده في استانبول ، بتصريح لجريدة (طان) التركية ، حول الشؤون الاقتصادية التي تهم العراق وتركيا قائلاً : ((إن سكة حديد حيدر باشا - بغداد سوف تلعب دوراً مهماً في توسيع الصلات التجارية بين البلدين .. وان المسافة بين بغداد وحيدر باشا تستغرق (٧٢) ساعة ، وبين بغداد والبصرة (١٦) ساعة... وإننا نصدر بضائعنا بهذا الطريق إلى أمريكا والهند واليابان وإنكلترا وأستراليا ، وفي إمكان المصدّرين الأتراك الاستفادة من هذا الطريق نفس الاستفادة العراقيين منه)) (44) .

أنشأت الحكومة التركية قنصلية عامة لها في البصرة ، نظراً للأهمية التي تعلقها الحكومة على الواردات التركية من البضائع عبر طريق ميناء البصرة ، وقد سافر القنصل العام التركي إلى البصرة ، بعد أن أقام في بغداد عدة أيام ليتولى مهام منصبه هناك ، وهو السيد إسماعيل حقي نجل توفيق باشا رئيس الوزارة التركية في العهد العثماني (45) ، وفي نفس السياق اتجهت الحكومة العراقية إلى إحداث منطقة كمرق ومكوس في الموصل ، تشمل الألوية الشمالية (الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية) ، وبالنظر إلى الأهمية التجارية المتزايدة لهذه الألوية ، اثر إنجاز سكة حديد تل كوجك ، وغدت هناك ثلاث مناطق كمرقية رئيسية في العراق هي (بغداد والبصرة والموصل) (46)

كما أبلغت غرفة تجارة بغداد ، بافتتاح شركة (ايسبر اندسن موللر . Esper Indesin Muller CO) المسجلة في نيويورك ، خط مواصلات بحرية تجارية بين موانئ الولايات المتحدة الأمريكية والبصرة عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وغادرت الباخرة الأولى نيويورك حاملة نحو (٨٦٠) طناً من البضائع المقرر إفراغها في ميناء البصرة ، ومن ثمة إرسالها إلى مدن العراق وفلسطين وتركيا ومصر وإيران (47) . كما أسست بريطانيا شركة كبيرة للمتاجرة مع دول البلقان ، وخاصة تركيا ، وقد زار أحد أعضاء هذه الشركة مدينة أزمير التركية ، وأدلى للصحافة التركية بما يلي : ((إن جميع البضائع لازمة لنا ، وسوف نشترى من تركيا كل المنتجات المعدة للبيع ، وندفع قيمتها دون فرض أسعار مصنعة ، وسيكون من المتيسر لنا أن نجد في تركيا كل ما يلزم لسد حاجة جيشنا في الشرق الأدنى ، وفي وسعنا نقل البضائع التي نبتاعها بطريق البصرة)) (48) .

كان سير التجارة العراقية حسناً بشكل عام خلال عام ١٩٤٠ م ، على الرغم من العوامل الناشئة عن الحرب العالمية ، ويعزى ذلك إلى الموقع الجغرافي للعراق ، وأحواله المالية والتجارية ، فقد طرأ ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والأولية الصالحة للتصدير ، مما أدى إلى زيادة قيمة الصادرات العراقية زيادة ملموسة (49) . كما نشطت تجارة الترانسيت المارة بالعراق ، فقد بلغت قيمة البضائع خلال شهر كانون الثاني ١٩٤٠ م نحو (٩٤٤,٠٠٠) دينار ، وهو رقم قلما بلغته

تجارة الترانسيت في السنوات الأخيرة إذ بلغ مجموع تجارة الترانسيت لعام ١٩٣٩م في العراق نحو (١,٨٢٢,٠٠٠) دينار ، فيكون مجموع السلع والبضائع الداخلة بطريق الترانسيت خلال شهر كانون الثاني ١٩٤٠م ، يساوي أكثر من النصف من مجموع النسبة الكلية . وكانت معظم البضائع المارة بالترانسيت واردة إلى تركيا من الخارج ، أو صادرة منها عن طريق العراق ، فعلى سبيل المثال قامت تركيا بتصدير كميات كبيرة من التبغ التركي ، إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعض الأقطار الأخرى ، عبر العراق بطريق سكة حديد تل كوجك وميناء البصرة ، كما أن توسع تجارة الترانسيت لم تقتصر على تركيا ، وإنما شملت الأقطار المجاورة الأخرى للعراق ، كإيران وسوريا وفلسطين وشرق الأردن (50) .

ازدادت الروابط بين العراق وتركيا قوة ومتانة على ضوء استمرار العلاقات التجارية بالتوسع ، وتمثلت مظاهر الصداقة بين البلدين في كثير من المناسبات (51) ، ورغبة في توثيق هذه الصداقة ، تقرر أن يقوم وفد نيابي تركي من أعضاء المجلس الوطني الكبير بزيارة العراق ، للتعرف على رجالات العراق والتفاوض معهم ، والاطلاع على بؤادر النهضة العراقية الحديثة ، والوقوف على المراحل التي قطعها هذا القطر في السياسة والاقتصاد والثقافة وال عمران ، وتألّف الوفد من الأعضاء (ضياء قره ، زكي مسعود سان ، عزة ارو كان ، برثود ميرخان ، حمزة آرکان ، فاكهة اديمان) ، وقرر مجلس الوزراء العراقي اعتبار أعضاء الوفد ضيوفاً على الحكومة العراقية (52) ، وفي السياق ذاته أشعرت المفوضية التركية في بغداد الحكومة العراقية بإقامة معرض أزمير الدولي في شهري آب وأيلول من عام ١٩٤٠م ، ودعت العراق إلى الاشتراك في المعرض ، وتشجيع المحال التجارية العراقية على عرض بضائعها في ذلك المعرض (53) .

جرت اتصالات عديدة بين التجار العراقيين والأتراك ، وتلقت غرفة تجارة بغداد طلبات اتصال ومحال ، من تجار أترك مصدريين ومستوردين ، ووكلاء تجاريين في العراق بين عامي ١٩٤٠-١٩٤١ ، مما يؤكد نشاط التجارة بين البلدين (54) . وفي سياق تواصل النشاط التجاري ، وصل البصرة موفدان تركيان عن طريق وتل كوجك هما (أسم تاجان وجواد اركن) الموظفان في المصرف الزراعي التركي ، موفدان من قبل المصرف لاستلام البضائع العائدة للمصرف الزراعي ، الواردة إلى ميناء البصرة برسم الترانسيت إلى تركيا (55) .

كما وصل الموصل قادماً من تركيا (آصف كوفنار) القنصل التركي ، لاستلام مهام منصبه اثر افتتاح القنصلية التركية في الموصل ، وقد اتخذت البناية التي كانت تشغلها القنصلية الفرنسية في محلة الدواسة بالقرب من دار الاستراحة لمحطة القطر ، لتكون مقراً لها ، وتعد هذه البادرة إحدى الجهود العراقية التركية المشتركة لتحسين العلاقات التجارية والاقتصادية (56) .

ولاجل تنظيم الحدود المشتركة للبلدين ، طلبت الحكومة التركية من الحكومة العراقية تزويدها بعدد الأغنام العراقية الراغبة في دخول مراعي العمق في الأراضي التركية ، وعدد الرعاة الذين سيرافقونها (57) ، إذ أن تجارة الأغنام العراقية تدخل الحدود التركية في فصل الربيع من كل عام ما يتراوح بين ١٢٠-١٥٠ ألف رأساً من الأغنام العراقية لغرض الرعي، ويعد أن تمكث من ثلاثة إلى أربعة اشهر يعود أصحابها إلى سوريا والعراق لاجل بيعها واستهلاكها، إذ ان الحكومة التركية لا توافق على بيع الأغنام العراقية داخل أسواقها خشيةً من مزاحمة أغنامها، ففرضت وزارة المالية التركية استيفاء رسم مقداره (٤٠) قرشاً تركياً عن الرأس الواحد من الأغنام العراقية، وجرى مراجعات ومباحثات بين الحكومة العراقية والتركية حول صرف النظر عن استيفاء هذا الرسم في ظل تحسن الوضع التجاري بينهما (58) .

ومما يلاحظ أن ظروف الحرب العالمية الثانية ، وانقطاع سبل التجارة العالمية مع بلدان الشرق الأوسط ، اسهم بشكل مباشر في تحريك الجمود والفتور بين العراق وتركيا في المجال التجاري . فضلاً عن ربط السكك الحديدية بين البلدين ، وتنامي أهمية ميناء البصرة المنفذ البحري الوحيد لتركيا في عام ١٩٤٠م ، اثر تعطيل موانئ حوض البحر الأبيض المتوسط ، وتفاقم الحرب وصعوبة الشحن من أوروبا إلى بلدان الشرق الأوسط ، ويمكن القول أن ظروف (رياح) الحرب العالمية الثانية حركت (أنعشت) العلاقات التجارية بين العراق وتركيا .

((مركز تموين الشرق الأوسط The Middle East Supply Center))

اثر نشوب الحرب العالمية الثانية ، كان العراق ولا يزال مرتبطاً بالتزاماته ، بمعاملة دول عصبة الأمم معاملة أولى الدول بالرعاية بموجب تصريح عام ١٩٣٢م ، كما أن أحكام الاتفاقات التجارية ، التي سبق عقدها مع كل من تركيا ومصر وألمانيا والولايات المتحدة والسويد والبرازيل ، كانت لا تزال قائمة ، لكن حالة الحرب أزلت تلك الالتزامات ، غير أن تلك الالتزامات قد حلت محلها التزامات أخرى شديدة الوطأة ، فتفقدت علاقات العراق التجارية مع مختلف الدول بقيود جديدة ، إزاء تحول الإنتاج العالمي من حالة السلم إلى حالة الحرب ، وتردي أحوال النقل البري البحري ، فضلاً عن اشتداد تدابير الحرب الاقتصادية التي شنها الحلفاء على ألمانيا النازية وحلفائها (59) .

لقد نصت المادتان الأولى والرابعة من المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠م ، على قيام تحالف بين العراق وبريطانيا كان من أهم مستلزماته ، إن لا يتخذ أي فريق في سياسته الخارجية موقفاً يسيء إلى مصالح الفريق الآخر ، وان يبادر العراق إلى مساعدة بريطانيا على أرضيه في حالة نشوب الحرب (60) ، وكان يقتضي انحياز العراق إلى جانب الحلفاء والمساهمة في التدابير المتخذة ضد دول المحور وحلفائها ، فبادرت الحكومة العراقية اثر نشوب الحرب إلى قطع العلاقات السياسية مع ألمانيا النازية ، وعملت على تجميد أموال رعاياها ومنع الاتجار معهم ، واعقبها تطبيق ذات الإجراءات على إيطاليا (61) .

كان التضيق على تجارة دول المحور ، هو المظهر السلبي لسياسة الحلفاء التجارية أثناء الحرب ، أما المظهر الإيجابي لهذه السياسة ، فقد كان متمثلاً في التعاون الوثيق بين الحلفاء والسيطرة على حركة التصدير والاستيراد والصرف والنقل في أكبر عدد ممكن من دول العالم ، وكان من نتائج ذلك ، تأسيس (مركز تموين الشرق الأوسط) ، الذي تبنته الحكومة البريطانية في القاهرة عام ١٩٤١م ، لتخفيف المصاعب الاقتصادية التي جابهت الشرق الأوسط خلال سنوات الحرب (62) . وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم هذا المركز بعد عام من تأسيسه ، وبعدها اصبح المركز منظمة بريطانية أمريكية ، ويقوم المركز بخدمة مجمل المنطقة التي تضم (تركيا في الشمال وإيران في الشرق ، والصومال في الجنوب وطرابلس في الغرب) (63) . وتضمنت واجبات المركز بوضع الأسس العامة لأنظمة التموين الواجب تطبيقها في بلدان الشرق الأوسط ، كما تضمنت اتخاذ التدابير لسد حاجة المستهلك المدني في تلك البلدان من السلع المستوردة عبر البحار وتوزيعها ، وتصدير الفائض إلى بلاد الحلفاء الأخرى والبلدان المحايدة (64) .

اسهم مركز تموين الشرق الأوسط في تنامي التجارة الداخلية للشرق الأوسط ، وتزايد إنتاج بلدانه نحو الأفضل ، حتى بلغت التجارة الداخلية عام ١٩٤٣م نحو (٣٣%) من مجموع تجارة الشرق الأوسط بعد أن كانت في عام ١٩٣٨م لا تتجاوز (٧%) (65) . كما جهزت تلك البلدان بكميات كبيرة من الحبوب والمواد الغذائية على اختلاف أنواعها ، والفحم والنفط والأسمدة والمواد الخام اللازمة للصناعة ، واتجه المركز كذلك إلى خزن مقادير احتياطية من المواد الغذائية

والأولية (66) . أما الوسائل التي اتبعتها المركز لتحقيق الأغراض المتقدمة فقد شملت نطاقاً واسعاً من التدابير ، وكان لها تأثير حسام على السياسات التجارية الداخلة ضمن اختصاصه ، وهي كما يأتي :

أولاً : توسيع حيز النقل البحري .

ثانياً : توزيع السلع المستوردة عبر البحار .

ثالثاً : سد الحاجة بالمنتجات المحلية (67) .

لقد تبوأ الشرق الأوسط وما جاوره في الحقل العسكري ، مكاناً أكثر أهمية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية منه في الحرب العالمية الأولى . فقد ركزت ألمانيا وإيطاليا اهتمامها ولشهور طويلة على هدف واحد وهو قناة السويس ، وواصلوا ضغطهم على مجموعة البلاد الشرقية بفضل سيطرتهم الجوية على البلقان ، واتخذ الحلفاء الفرنسيين والبريطانيين لهم مواقع دقيقة ، كانت تمتد من مصر إلى تركيا ، كما أقام البريطانيون لهم مركزاً كبيراً في القاهرة لقيادة الشرق الأوسط ، ودعموه بعد ذلك بمركز قيادة الخليج العربي (68) .

وقدم مركز تموين الشرق الأوسط خدمات جلى في إقامة المؤتمرات الإقليمية ، اشتركت فيها شخصيات إدارية وفنية من جميع أقطار الشرق الأوسط ، وتم عقد هذه المؤتمرات تحت رعاية وأشرف المركز وهي كما يأتي :

- ١ . مؤتمر مجلس تموين الشرق الأوسط في القاهرة في ١١ / ٥ / ١٩٤٢ م .
 - ٢ . مؤتمر تطبيق نظام البطاقات في القاهرة في ٢١ / ٨ / ١٩٤٣ م .
 - ٣ . مؤتمر الأغذية للشرق الأوسط في دمشق في ١٢ / ١٢ / ١٩٤٣ م .
 - ٤ . المؤتمر الزراعي للشرق الأوسط في القاهرة في ٧ / ٢ / ١٩٤٤ م .
- المؤتمر المالي للشرق الأوسط في القاهرة في ٢٤ / ٤ / ١٩٤٤ م (69) .

فضلاً عن عقد مؤتمر تجاري في القدس تحت رعاية بريطانيا ، وحضره ممثلون من جنوب أفريقيا وتركيا ومصر وفلسطين وسوريا والعراق وإيران ، وتباحث المؤتمر في تنظيم تجهيز البضائع لاقطار الشرق الأدنى عبر البحر الأحمر والخليج العربي (70) . واسهم مركز تموين الشرق الأوسط في توزيع مقادير كبيرة من المواد المستوردة الخاضعة لنظام الإعارة والتأجير ومنها (السكر والشاي والأقمشة والمواد الطبية) ، وقد تم نقل معظم هذه المواد ببواخر الحلفاء ، كما اسهم المركز في تقديم المساعدات الفنية سواء في المشاكل الزراعية أو مكافحة الآفات الزراعية ، ولا سيما الجراد والقضاء على أخطاره ، وقد اسهم خبراء بريطانيون وعدد من أفراد الجيش الهندي والموظفين الإيرانيين في تقديم المساعدات الفنية لإيران ، كما اشتركت الطائرات السوفيتية في عمليات مكافحة أخطار الجراد في بعض البلدان ٧١

((قانون الإعارة والتأجير Lend - Lease Act))

ومع تفاقم الحرب ، واثراً الهجوم الياباني على القوات الأمريكية في ميناء بيرل هاربر ، قررت الولايات المتحدة إعلان الحرب ضد دول المحور ، ودخولها ساحة الحرب في كانون الأول ١٩٤١م (72) ، فيما أعدت الأخيرة في مايس ١٩٤١م مشروعاً عسكرياً واقتصادياً تساند بموجبه الحلفاء والدول الصديقة بفيض من المعدات الحربية والذخائر وسلع الاستهلاك المدني (73) ، لقاء بدلات مؤجلة متساهلة في سدادها (74) . أطلقت عليه (قانون الإعارة والتأجير) (75) . أما حصة العراق من قانون الإعارة والتأجير ، فقد حصل اثر انضمامه إلى تصريح الأمم المتحدة وإعلانه الحرب ضد دول المحور في أوائل ١٩٤٣م ، على تجهيزات متنوعة بلغت قيمتها حتى تاريخ ٣١ آب ١٩٤٥م نحو (١ ، ٣٣٠ ، ٠٠٠)

ديناراً من السلع والبضائع الضرورية ، والتي تعذر على العراق استيرادها . والواقع إن حصة العراق خرجت عن مفهوم قانون الاعارة والتأجير ، فقد استوفيت اثمان هذه التجهيزات نقداً ، وذلك بحجة كونها من سلع الاستهلاك المدني ، وفيما يلي جدول بقيم السلع والبضائع التي

حصل عليها العراق بموجب حصص قانون الإعارة والتأجير حتى أواخر عام ١٩٤٥م⁽⁷⁶⁾

السلعة	ألف دينار	السلعة	ألف دينار
إطارات سيارات	٤٠٨,٩	حديد وفولاذ	١٠٠,٧
منسوجات	٣٨٤,٨	آلات ومكائن متنوعة	٤٥,٥
مكائن زراعية	١١٨,٨	مواد طبية	١١,٦
سكر	١١٣,١	سلع أخرى	٢٤,٣
سيارات نقل	١٠٢,٦	المجموع	١,٣٣٠,٥

في ٩ حزيران ١٩٤٢م ، أسست الولايات المتحدة بالتعاون مع بريطانيا (مجلسا للطعام) ، غايته الاستفادة من مصادر الطعام لدى الأمم المتحدة وفي بريطانيا ، ورافق التدابير الصارمة التي اتبعت في سنوات الحرب العالمية الثانية ، ارتفاع الأسعار في الشرق الأوسط وشرق وجنوب أوروبا قياساً لغرب ووسط أوروبا ، فبلغت نسب ارتفاع أسعار الجملة بين كانون الأول ١٩٤٠م وكانون الأول ١٩٤١م كما يلي⁽⁷⁸⁾ :

الدول	ألمانيا	بريطانيا	العراق (*)	تركيا (*)	اليونان	يوغسلافيا	سلوفاكيا
١٩٤٠	%٣	%٢١	%٢٦	%٢٥	%١٠	%٥٨	-
١٩٤١	%١	%٥	%٧٤	%٤١	%١٥٣	%٦٠	%١٧

انتاب بلدان الشرق الأوسط خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، تضخم نقدي شديد التأثير ، ولم تخف وطأته إلا بعد نهاية الحرب ، ويعزى السبب الرئيس للتضخم في معظم بلدان الشرق الأوسط عدا تركيا ، إلى تعاضم الطلب الناجم عن تزايد القوة الشرائية الناشئة عن تضخم المصروفات العسكرية لدول الحلفاء ، والمرابطة في الشرق الأوسط . لم تكن في تركيا قوى عسكرية أجنبية ، ولأن الدول المتحاربة كانت تشتري كيان كبيرة من المنتجات التركية وبأسعار مرتفعة ، فإن قيم صادراتها ارتفعت خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٤٥م ارتفاعاً كبيراً حتماً ، إذ وصل مجموع الزيادة في التجارة الخارجية لتركيا إلى (٣٢٦) مليون ليرة تركية⁽⁷⁹⁾ ، فضلاً عن ذلك ازدادت مدخولاتها بمثل هذا المقدار ، حيث كان لاغلب بلدان الشرق الأوسط وفورات⁽⁸⁰⁾ مالية في ميزانياتها خلال سنوات الحرب العالمية الثانية⁽⁸⁰⁾ .

لم تكن تأثير الحرب العالمية الثانية على التجارة العراقية واسعة من حيث كميتها وقيمتها خلال السنة ونصف السنة الأولى من اندلاع الحرب ، ففي تجارة الاستيراد كان العراق يجد ضالته في أسواق الهند واليابان وأستراليا ، أما في تجارة التصدير فكان يلقي طلباً شديداً على بضائعه ، التي معظمها مواد غذائية ، ولاسيما من قبل دول الحلفاء لتموين قواتها المرابطة في الشرق الأوسط⁽⁸²⁾ ، وبعد عام ١٩٤١م أخذت تجارة الاستيراد العراقية تتدهور ، اثر دخول اليابان⁽⁸³⁾ والولايات المتحدة وإيطاليا الحرب ، فانقطعت معظم طرق المواصلات بين الشرق والغرب ، وأصبحت القوافل التجارية

معرضة للهجوم ، فضلاً عن تحديد حمولة السفن المخصصة للإنتاج والاستهلاك المدني من جهة ، وإلى جمود معظم الإنتاج المدني لانشغال الدول المصدرة بالإنتاج الحربي⁽⁸⁴⁾ .

على الرغم من بعد العراق عن ميادين الحرب ، إلا أنه تحمل مختلف النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة عليها ، وفي مقدمتها أزمة التمويل⁽⁸⁵⁾ والتضخم النقدي ، والذي يعود إلى عاملين رئيسيين هما : زيادة نفقات الجيش البريطاني في العراق بعد الاحتلال الثاني عام ١٩٤١ م ، وانخفاض حجم الاستيراد بسبب ظروف الحرب ، وعدم مرونة وسائل الإنتاج المحلي لمتغيرات الطلب على السلع التجارية⁽⁸⁶⁾ . وجراء ذلك فقدت تجارة الاستيراد العراقية (٤٥%) من مصادرها الرئيسية ، وتعذر تعويضها من الدول الأخرى ، أما تجارة التصدير ، فلم تتأثر بالقيود الجديدة للحرب ، لان الصادرات العراقية إلى دول المحور قليلة أصلاً⁽⁸⁷⁾ .

يُعدّ عام ١٩٤١ م الذي شهد بدء آثار الحرب على نشاط تجارتي الاستيراد والتصدير العراقية وعلى كميته وقيمتها ، نقطة تحول لتجارة الترانسيت العراقية ، فلقد تلاشت حركة السفن التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وازدادت أهمية الخليج العربي كوسيلة اتصال بين الشرق الأوسط والبلاد الأخرى ، فضلاً عن نمو الإنتاج الصناعي للهند التي أصبحت مورداً لتجهيز بلدان الشرق الأوسط عن طريق العراق لمعظم السلع والبضائع التي تعذر الحصول عليها من أوروبا وبريطانيا بالذات . وهكذا عادت أهمية النقل عبر العراق على نحو جديد افتقده منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ م ، وما برحت تجارة الترانسيت ان عاودت نطاقها القديم ، ولم تعد وقفاً على تجارة إيران الخارجية ، وتضخمت قيمتها وكميتها باطراد حتى وصلت عام ١٩٤٤ م⁽⁸⁸⁾ ، إلى (١٣,٦) مليون دينار ، منها (١٠,١) مليون قيمة التبوغ التركية المارة بالعراق إلى الولايات المتحدة⁽⁸⁹⁾ .

كانت أهم عوامل تضخم تجارة الترانسيت العراقية أثناء الحرب ، هي صادرات التبوغ التركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وصادرات الأخيرة إلى تركيا وسوريا ، وأصبحت البصرة منفذاً لجزء كبير من تجارة فلسطين وسوريا وتركيا⁽⁹⁰⁾ ، فقد ألجأت ظروف الحرب تركيا الاعتماد على العراق والتعاون معه في مجال التجارة الخارجية لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى ، وساعد على ذلك ربط سكة حديد بغداد - الموصل بالسكك الحديدية التركية - السورية عام ١٩٤٠ م ، بحيث أصبحت مواصلات العراق شريان التجارة التركية ، وأضحى عنوان علاقات تركيا التجارية بالعراق على لسان رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو أثناء حديثه مع وزير العراق المفوض في أنقرة في يناير ١٩٤٢ م : ((أرقّة مزى عراقية دايداق وأوطوردق)) وتعني باللغة العربية ((اتكأنا على العراق واسترحنا))⁽⁹¹⁾ .

أخذت تجارة الصادرات والواردات بين العراق وتركيا بالتحسن خلال شهر كانون الثاني ١٩٤١ م ، فضلاً عن نشاط تجارة الترانسيت ، إذ أخذت السلع والبضائع التركية تتوارد عبر سكك الحديد بطريق الموصل - تل كوجك - الصابونية⁽⁹²⁾ ، ومن وإلى ميناء البصرة⁽⁹³⁾ ، وفي نهاية عام ١٩٤١ م كانت الحركة التجارية بين البلدين قد شهدت نشاطاً نسبياً ، غير أن صعوبة الحصول على سيارات الشحن لنقل الأموال والبضائع إلى تركيا أثرت نسبياً على نشاط التجار الذين يتعاملون معها⁽⁹⁴⁾ ، وقد أشارت تقارير غرفة تجارة الموصل المنشورة في جريدة الهلال إلى أن حركة الصادرات والواردات مع تركيا غير نشطة خلال العام ١٩٤٢ م⁽⁹⁵⁾ ، بينما ازدادت حركة التبادل التجاري بين العراق وتركيا خلال سنوات ١٩٤٣-١٩٤٥ م⁽⁹⁶⁾ ، وكما هو موضح في الجدول الآتي (بالدينار العراقي) :

السنة	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥

٤٠٠٨٧٣	٢٠٥٣	٦٩٦٧٢٨	صادرات العراق إلى تركيا
٣٤٩٦٧٤	٣٤٧٧٠٢	١٦٢٤٨٠	استيرادات العراق من تركيا

وفي مقارنة بسيطة لقطاع التجارة الخارجية لكل من العراق وتركيا خلال عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ م ، والتي يمكن ملاحظتها من الجدول الآتي :

تركيا (بالليرة)		العراق (بالدينار)		نوع التجارة
١٩٤٠	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٣٩	
٦٨,٩٠٠,٠٠٠	٩٩,٤٣٢,٠٠٨٨	٤,٠٩٩,٢٩٩	٤,٠١٧,٤٥٩	الاستيرادات
١١١,٤٠٠,٠٠٠	١١٤,٨٠٣,٥٠٠	١,٧٨٦,٩٤٧	١,٤٠٧,٣٠٢	الصادرات
-	-	٨٧,٨٦٢	١٢٩,١٧٠	البضائع المعاد تصديرها
-	-	١,٠٩١,٩٥١	٩٥٠,٣٢٠	الترانزيت

يلاحظ من خلال الجدول ، بان التجارة الخارجية للعراق سجلت زيادة في مجالي التصدير والاستيراد ، وكذلك الترانزيت ، وذلك لتطور ظروف الحرب العالمية الثانية ، بينما سجلت البضائع المعاد تصديرها نقصاً نسبياً ، ويعزى ذلك إلى المنع أو تقييد البضائع الضرورية لسد حاجة الإنتاج المحلي⁹⁷ .

بينما يلاحظ في قطاع التجارة الخارجية لتركيا ، نقص واضح في الاستيرادات ، وظيف في الصادرات من جراء السنوات الأولى للحرب العالمية الثانية⁹⁸ أما البضائع المعاد تصديرها والترانزيت ، فكان اعتماد تركيا على العراق بشكل واضح في سنوات الحرب عبر ميناء البصرة .

الخاتمة

يتضح مما سبق ، أن العلاقات التجارية بين البلدين انتعشت بشكل كبير وواضح عما كانت عليه منذ تكوين المملكة العراقية والجمهورية التركية ، وكان للظروف الدولية دوراً كبيراً في تنامي هذا الانتعاش التجاري ، فبحكم الموقع الجغرافي والستراتيجي للعراق ، وأهمية ميناء البصرة على الخليج العربي اصبح العراق الممول الرئيس لبلدان الشرق الأوسط ومنها تركيا ، التي كانت تولي الاهتمام الكبير للحفاظ على سلامة وأمن العراق ، من خلال جديتها في الوساطة بين العراق وبريطانيا ، ليس كما يعتقد الكثير من جانب الحرص والود للعراق ، بل من اجل مصالحها الاقتصادية ، وبالذات التجارية منها في الحفاظ على خطوط الإمدادات سواء عبر ميناء البصرة أو خطوط السكك الحديدية التي تربطها بالعراق .

الهوامش

١ . بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٤٨) ، تعريب: نور الدين حاطوم (دمشق: ١٩٥٩م) ص

٢. (١) للمزيد من التفاصيل ، ينظر :
٣. حقي عبد الكريم، تاريخ الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ م، ج٢ (بغداد : ١٩٥٧ م) .
٤. (١) جورج كيرك ، الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ترجمة وتعليق : سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي ، ج١، ط١ (بغداد : ١٩٩٠ م) ص ٦ .
٥. (١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥ ، ط٤ (بيروت : ١٩٤١ م) ص ١٠٣ .
٦. (١) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-إلى سنة ١٩٥٠ م، ترجمة : سليم طه التكريتي ، ج٢ ، ط١ (بغداد : ١٩٨٨ م) ص ٤٥١ .
٧. (١) عوني عبد الرحمن السبعوي ، العلاقات العراقية-التركية (١٩٣٢-١٩٥٨) (الموصل: ١٩٨٦ م) ص ص ٧٤-٧٥ .
٨. (١) للمزيد من التفاصيل ، ينظر :
٩. ابراهيم خليل احمد و خليل علي مراد، ايران وتركيا،دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر (الموصل: ١٩٩٢) ص ٢٥٦ وما بعدها .
١٠. (١) صبحي ناظم توفيق ، تركيا التحالفات السياسية - ميثاق سعد اباد-معاهدة الصداقة السوفيتية ، في وثائق الممثلات العراقية في استانبول وانقرة (١٩٣٠-١٩٥٣ م)، ط١ (بغداد: ٢٠٠٢ م) ، وثيقة رقم (٢٤) ، ص ١٠٩ وما بعدها . .
١١. (١) سيرريد بولارد ، بريطانيا والشرق الاوسط منذ اقدم العصور حتى عام ١٩٥٢ ، ترجمة: حسن احمد السلطان (بغداد: ١٩٥٦ م) ص ص ١٧٠-١٧١ .
١٢. (١) سعيد عبود السامرائي ، التنظيم الاقتصادي في الحرب (بغداد : ١٩٦٩ م) ص ٥٦ .
١٣. (١) للمزيد من التفاصيل ، ينظر :
١٤. زهير علي احمد النحاس ، التموين في العراق ١٩٣٩-١٩٤٨ م ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة الموصل (الموصل : ١٩٨٩ م) ص ١٢٠ وما بعدها .
١٥. (١) الحسني ، المصدر السابق ، ج٥ ، ص ١٤٥ .
١٦. (١) للمزيد من التفاصيل ، ينظر :
- *Cecil Byford And Others , The Port Of Basrah (London : 1935) .*
١٧. (١) ابراهيم شوكت واخرون ، جغرافية العراق ، ج١ ، ط١ (بغداد ١٩٦١ م) ص ٨٢ .
١٨. (١) للمزيد من التفاصيل عن ثورة مايس ١٩٤١ م ، ينظر :
١٩. محمود الدرة ، الحرب العراقية - البريطانية ١٩٤١ ، ط١ (بيروت : ١٩٦٩ م) ؛ بيرند فيليب شرويدر ، حرب العراق ١٩٤١ ، ترجمة : فاروق الحريري (بغداد ١٩٨٠ م) .
٢٠. (١) السبعوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .
٢١. (١) فاروق صالح العمر ، ثورة مايس ١٩٤١ ، ودول الجوار في الوثائق البريطانية ، ط١ (بغداد : ٢٠٠٢ م) ص ص ١٤-١٥ ، ص ص ٣٠-٣١ .

٢٢. (١) المصدر نفسه ، وثيقة رقم E. 1363 /1/ 93 ، العدد (٨٠٢) ، في ١١ نيسان ١٩٤١ م ، ص ص ٩٢-٩١ .
٢٣. (١) المصدر نفسه ، وثيقة رقم E. 1823 /1/93 ، العدد (٩٨١) ، في مايس ١٩٤١ م ، ص ٩٩ .
٢٤. (١) المصدر نفسه ، وثيقة رقم E. 1924 ، العدد (١٠٥٦) ، في ٤ نيسان ١٩٤١ م ، ص ص ١٠٤-١٠٥ .
٢٥. (١) توفيق ، المصدر السابق ، وثيقة رقم (٣٩) ، ص ١٦٢ وما بعدها .
٢٦. (١) سنشير إلى هذا القانون فيما بعد .
٢٧. (١) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٥٠ ، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي ، ج ٢ ، ط ١ (بغداد: ١٩٨٨م) ص ٤٨٣ .
٢٨. (١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٦ ، ط ٤ (بيروت : ١٩٧٤ م) ص ٨٣ .
٢٩. (١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٢-٣) ، السنة الخامسة ، شباط واذار ١٩٤٢ م ، ص ٢٠٨ .
٣٠. (١) محسن حمزة حسن العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب في جامعة الموصل (الموصل : ١٩٨٩ م) ص ٥٣ .
٣١. (١) نوري عبد الحميد العاني ، " السياسة الاقتصادية في تركيا بين مناهج الاحزاب الوطنية والضغط الاجنبية ١٩٤٥-١٩٦٠ " ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، بحوث تاريخية ، ملف ٢٧، د/ت، ص ١٠ .
٣٢. (١) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة: سليمان داؤد الوسطي وحمد حميد الدوري ، ط ١ (لندن: ١٩٩٣م) ص ٢٢٧ .
٣٣. (١) أرشيف معهد الدراسات القومية والاشتراكية، "اقتصاد تركيا" ، ملف (٣١٢/٥١) ، الجامعة المستنصرية، بغداد، د/ت، ص ١٠ .
٣٤. (١) جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر الخياط (بغداد: ١٩٥٩م) ص ٢٠٠ .
٣٥. (١) بيير روندو ، مستقبل الشرق الاوسط ، تعريب : نجدة هاجر وسعيد الغز ، ط ١ (بيروت : ١٩٥٩ م) ص ١٣٧ .
٣٦. (١) سيار كوكب الجميل ، العرب والأترك الانبعاث والتحديث مهن العثمنا الى العلمنة ، ط ١ (بيروت: ١٩٩٧م) ص ١٨٢ .
٣٧. (١) الاوضاع الاقتصادية في الشرق الاوسط ، عرض عام من تقرير مجلس الشؤون الاقتصادية الاجتماعية في هيئة الامم المتحدة عن الوضع الاقتصادي للعالم لعام ١٩٤٩م - ١٩٥٠م ، نقله للعربية : حسن احمد السلطان (بغداد : ١٩٥٣ م) ص ١٢ .
٣٨. (١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٨) ، السنة الثالثة ، تشرين الاول ١٩٤٠ م ، ص ٧٣١ .
٣٩. (١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد ، (٩) ، السنة الثالثة ، تشرين الثاني ١٩٤٠ م ، ص ٨٢٢ .
٤٠. (١) جريدة فتي العراق ، العدد (٣٧) ، الموصل ٢١ كانون الاول ١٩٤٠ م .
٤١. (١) جريدة الرقيب ، العدد (١٨٨) ، الموصل ١٧ آذار ١٩٤٠ م .

- ٤٢ . (١) جريدة العالم العربي ، العدد (٤٥٦٤) ، بغداد ٨ أيلول ١٩٤٠ م .
- ٤٣ . (١) جريدة العراق ، العدد (٥٩٦٤) ، بغداد ٢٤ آب ١٩٤٠ م .
- ٤٤ . (١) جريدة العراق ، العدد (٥٩٥٤) ، بغداد ١٣ آب ١٩٤٠ .
- ٤٥ . (١) جريدة فتي العراق ، العدد (٢٢ / ٥٤٤) ، الموصل ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٠ م
- ٤٦ . (١) جريدة العراق ، العدد (٥٦٥١) ، بغداد ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٠ م .
- ٤٧ . (١) صبحي ناظم توفيق ، المعاهدة البريطانية - الفرنسية - التركية . الحلف البلقاني ، في وثائق الممثلات الدبلوماسية العراقية المعتمدة لدى تركيا ١٩٣٦-١٩٥٧ ، ط١ (بغداد : ٢٠٠٢ م) وثيقة رقم (٢٠) ، ص ٧٠ .
- ٤٨ . (١) جريدة فتي العراق ، العدد (٥٤٤/٣٣) ، الموصل ٧ كانون الاول ١٩٤٠ م .
- ٤٩ . (١) نقلاً عن : مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (١٠) ، السنة الثالثة ، كانون الاول ١٩٤٠ م ، ص ٩١٢ .
- ٥٠ . (١) جريدة فتي العراق ، العدد (٥٤٤/٢٠) ، الموصل ١٦ تشرين الاول ١٩٤٠ م .
- ٥١ . (١) جريدة فتي العراق ، العدد (٥٤٤/٢٢) ، الموصل ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٠ م .
- ٥٢ . (١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٩) السنة الثالثة ، تشرين الثاني ١٩٤١ م ، ص ٨٢٥ .
- ٥٣ . (١) نقلاً عن :المصدر نفسه ، ص ص ٨٢٩-٨٣٠ .
- ٥٤ . (١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٩) ، السنة الثالثة ، تشرين الثاني ١٩٤٠ م ، ص ص ٨٠٩-٨١٠ .
- ٥٥ . (١) جريدة فتي العراق ، العدد (٥٨) ، الموصل ٨ آذار ١٩٤١ م .
- ٥٦ . (١) إذ وافق مجلس الوزراء العراقي في اواخر شهر حزيران على استئناف تصدير النفط من ابار كركوك إلى حيفا عن طريق خط الانابيب المتصل بموانئ البحر الابيض المتوسط مروراً بتركيا ، ، اثر توقيفه في شهر أيلول ، وشرع بتصدير النفط العراقي ومنتوجاته إلى تركيا لاستهلاكها المحلي ، ينظر :
- ٥٧ . مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٨) ، السنة الرابعة ، تشرين الاول ١٩٤١ م ، ص ٦٩٠ .
- ٥٨ . (١) جريدة فتي العراق ، العدد (٤٦) ، الموصل ٢٥ كانون الثاني ، ١٩٤١ م .
- ٥٩ . (١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٥) ، السنة الثالثة ، أيار ١٩٤٠ م ، ص ٤٨٤ .
- ٦٠ . (١) مجلة غرفة تجارة بغداد لسنة ١٩٤٠ و١٩٤١ م .
- ٦١ . (١) جريدة فتي العراق ، العدد (٥٤٤/ ٦٥) ، الموصل ٢ نيسان ١٩٤١ م .
- ٦٢ . (١) جريدة فتي العراق ، العدد (٥٤٤/٤١) ، الموصل ٤ كانون الثاني ، ١٩٤١ م .
- ٦٣ . (١) جريدة فتي العراق ، العدد (٥٤٤/٥٥) ، الموصل ٢٦ شباط ١٩٤١ م .
- ٦٤ . (١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٨) ، السنة الثالثة ، تشرين الاول ١٩٤٠ م ، ص ٧٣٤ .
- ٦٥ . (١) مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية (القاهرة:١٩٤٩م) ص ٤٩٨ .
- ٦٦ . (١) الحسني ، المصدر السابق ، ج٥ ، ص ١٦١ .
- ٦٧ . (١) جميل ، المصدر السابق ، ص ص ٤٩٩-٥٠٠ .
- ٦٨ . (١) بولارد ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

٦٩. (١) بلغت مساحة هذه المنطقة نحو (٢,٥٠٠,٠٠٠) ميل مربع ، وعدد سكانها نحو (٥٠) مليون نسمة ، ينظر :
٧٠. مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (١٠) ، السنة الرابعة ، كانون الاول ١٩٤١م ، ص ٩١٤ .
٧١. (١) استمر المركز يمارس اعماله حتى تشرين الثاني ١٩٤٥م ، ثم الغي وحلت محله مؤسستان وقتيتان باسم (بعثة التمويل البريطانية في الشرق الاوسط) و (دائرة المشاور الاقتصادي الاقليمي) الامريكية ، نقلاً عن : السامرائي ، المصدر السابق، ص ٩٧ .
٧٢. (١) تقرير هيئة الامم المتحدة ١٩٤٩-١٩٥٠م ، المصدر السابق ، ص ص ١٢-١٣ .
٧٣. (١) مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد(١٠) ، السنة الرابعة ، كانون الاول ١٩٤١م ، ص ٩١٤ .
٧٤. (١) السامرائي ، المصدر السابق، ص ص ٩٧-٩٨ .
٧٥. (١) فرنان وويليه ، الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الاوسط، تعريب: نجدة هاجر وطارق شهاب، ط١(بيروت: ١٩٦٠) ص ١١٩ .
٧٦. (١) جميل ، المصدر السابق ، ص ٥٠٤ .
٧٧. (١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٩) ، السنة الرابعة ، تشرين الثاني ١٩٤١م ، ص ٨٠٦ .
٧٨. (١) بولارد ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .
٧٩. (١) رونوفن ، المصدر السابق ، ص ٤٧٣ وما بعدها .
٨٠. (١) اصدر الرئيس الامريكي (فرانكلين روزفلت *Franklin D. Roosevelt*) هذا القانون ، حيث وهبت الولايات المتحدة الامريكية بمقتضاه حليفاتها مواد قدرت ب (٤٠-٥٠) مليار دولار ، ينظر :
٨١. هيريت فيشر ، تاريخ اوربا في العصر الحديث ، ١٧٨٩ - ١٩٥٠ ، ترجمة : احمد نجيب هاشم واخرون (القاهرة : ١٩٥٨م) ص ٦٨٥ .
٨٢. (١) جميل ، المصدر السابق ، ص ٥٠٦ ،
٨٣. (١) للمزيد ، ينظر :
٨٤. - ونستون تشرشل ، مذكرات تشرشل ، تعريب : خيرى حماد ، القسم الاول ، ط١ (بغداد : ١٩٦١م) ص ٤٣٥ وما بعدها .
٨٥. (١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج ٧ ، ج ٨ ، أيلول ، تشرين الاول ١٩٤٥م ، ص ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .
٨٦. (١) دار الكتب والوثائق العراقية (ملفات البلاط الملكي) ، تقرير الميزانية العامة لسنة ١٩٤٣م ، استعراض الوضع الاقتصادي العام ، الملف 311/1322، بغداد ٢٢ نيسان ١٩٤٣ ، ص ٢١٥ .
٨٧. (١) تزايدت التجارة الخارجية لتركيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (بملايين الليرات التركية) وكما يلي :

السنة	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الائيرادات	٦٨,٩	٧٤,٨	١٤٤,٧	٢٠٣,٠	٦٤,٤	٢٦,٢
الصادرات	١١,٤	٢٣,١	٦٥,٠	٥٧,٢	٢,٥	١٨,٩
_ العجز						

٩٢,٧+	٦٨,١+	٥٤,٢+	٢٠,٣+	٤٨,٣+	٤٢,٥+	+الفائض
-------	-------	-------	-------	-------	-------	---------

- ٨٨ . وقد بلغ مجموع الفائض (٣٢٦,١) مليون ليرة تركية ، ولا وجود للعجز في الميزان التجاري ، ينظر :
- ٨٩ . _ بيرج بير بيروكلو ، تركيا في أزمة، من رأسمالية الدول الى الاستعمار الجديد، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات (بغداد: ١٩٨٣م) ص ٨٥ .
- ٩٠ . (١) ضمنت الميزانية المالية في العراق لعام ١٩٤١م كما يلي ، المصروفات (٦,٦٥٦,٧٠٠) دينار ، الواردات (٦,٧٥٦,٧٠٠) دينار ، وبذلك بلغ الوفر المالي لعام ١٩٤١م (١٠٠,٠٠٠) دينار ، ينظر :
- ٩١ . مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (١٠) ، السنة الثالثة ، كانون الاول ١٩٤٠م ، ص ٩٠١ .
- ٩٢ . (١) تقرير هيئة الامم المتحدة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، المصدر السابق ، ص ٦٢-٦٣ .
- ٩٣ . (١) جاسم محمد الخلف ، جغرافية العراق-الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، ط٣ (القاهرة: ١٩٦٥م) ص ٣٦٩ .
- ٩٤ . (١) منيت تجارة الاستيراد العراقية باعظم ضربة عند دخول اليابان الحرب ، إذ انقطعت المتاجرة معها ، فهي تعد من اكبر المتاجرين مع العراق .
- ٩٥ . دار الكتب والوثائق العراقية (ملفات البلاط الملكي) تقرير الميزانية العامة لسنة ١٩٤٣ ، الملف 311/1322 ، بغداد ٢٢ نيسان ١٩٤٣م ، ص ٢٤٤ .
- ٩٦ . (١) عبد الرحمن الحبيب ، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٤٠-١٩٦٥ (القاهرة : ١٩٦٧م) ص ٧٢ .
- ٩٧ . (١) عبد الرحيم شريف ، " مأساة التموين في العراق " ، جريدة الوطن الاسبوعية ، العدد (١١) ، السنة الاولى ، بغداد ، ٢٨ أيلول ١٩٤٥م ، ص ١ .
- ٩٨ . (١) هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال (بغداد: ١٩٧٧م) ص ٣٨٠ .
- ٩٩ . (١) السامرائي ، المصدر السابق ، ص ص ٩٥-٩٦ .
- ١٠٠ . (١) جميل ، المصدر السابق ، ص ص ٤٥٦-٤٥٧ .
- ١٠١ . (١) احمد عبد الباقي وآخرون ، جغرافية العراق والبلاد العربية ، ط١ (بغداد : ١٩٤٧م) ص ١٠٣ ؛ عبد الرحمن الجليلي ، محاضرات في اقتصاديات العراق (بغداد: ١٩٥٥م) ص ١٠٤ .
- ١٠٢ . (١) الحبيب ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .
- ١٠٣ . (١) نقلاً عن : جميل ، المصدر السابق ، ص ٤٦٠ .
- ١٠٤ . (١) تقرر افتتاح خط السكك الحديدية الذي يربط بين الموصل - تل كوجك في ٦ كانون الثاني ١٩٣٩م ، ينظر :
- ١٠٥ . مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (١) السنة الثانية ، كانون الثاني ١٩٣٩م ، ص ٥٦ .
- ١٠٦ . (١) جريدة فتي العراق ، العدد (٤٦) ، الموصل ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١م .
- ١٠٧ . (١) جريدة فتي العراق ، العدد (١٢٠) ، الموصل ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤١م .

- ١٠٨ . (١) جريدة الهلال ، العدد (٥٠) ،الموصل ٢٦ شباط ١٩٤٢م ؛ جريدة الهلال ، العدد (٨٣) ، الموصل ٢١ حزيران ١٩٤٢م .
- ١٠٩ . (١) عبد الوهاب حمدي النجار ، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ط١(بغداد:١٩٦٨م) ص ص ٤٧٩-٤٨٠ .
- ١١٠ . (١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد (٩) ، السنة الثالثة ، تشرين الثاني ١٩٤٠م ، ص ٨٠٧ .
- ١١١ . (١) جريدة فتي العراق ، العدد (٥٤٤/٢٨) ، الموصل ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٠م .

The Commercial Relationships between Iraq and Turkey (1939- 1945)

D.Ali Hamza Abbas

The relationships and the commercial inter-courses are considered to be the vital artery for the economies of the world countries because they have become the effective forces in controlling the political relations and reflecting the active planning for the economies of the world countries. Hence, comes the importance of studying the history of the commercial relationships between Iraq and the neighboring countries especially the north neighbor Turkey with it's strategic situation and a high privileged economical and humanity capabilities and the awareness of both sides, the Iraqi and the Turkish, of it's importance and to find the best ways in advancing it to serve their common interests on all levels, especially the commercial field .

The period of second world war (1939-1945), was a golden period of commercial relations between Iraq and Turkey compared with other periods, where no desire to overcome the obisticals between the two countries, which linked Globate, regional, and local transportation which happed while the second world war started, and the development of the importance in the fields of Geography strategy and economy which belonged to Iraq and Turkey each others in the middle east.